الصباح AL-SABAH

ثلاثة عقود مرت على الحدث الجلل الذي وحد العالم للوقوف في وجه الاستبداد من أجل الحرية

ذكرى الغزو الغاشم الـ 33 .. الكويت أقوى وأكثر ازدهارا

محلات المواد الغذائية بسوق المباركية بعد تخريبها وسرقتها

خنادق الغزاة على شاطئ البحر

شاطىء الشويخ خلال الغزو العراقي

في ملحمة لن ينساها التاريخ توحدت جهود معظم دول العالم للوقوف صفا واحدا بجانب الكويت قيادة وحكومة وشعبا لإدانة العدوان العراقي الغاشم الذي استهدفها في الثاني من أغسطس عام 1990 رافعين شعار الحرية والوقوف في وجه الاستبداد والظلم.

وستظل ذكرى ذلك اليوم الأسود في تاريخ البلاد حية في نفوس أبناء الكويت الذين عاشوا مرارة الغزو كما تظل حية في نفوس أبناء الجيل الجديد الذين لم يعيشوا تلك الفترة التي مرت على وطنهم لكنهم يعيشون أحداثه من خلال ذكريات الآباء والأجداد.

ففي ذلك اليوم دخلت القوات العراقية أراضي الكويت في عدوان غادر استهدف احتلال البلاد وسلبها حريتها ومحاولة القضاء على الشرعية فيها متبعة أبشع أساليب القتل والاعتقال والتعذيب بحق المدنيين وقصف المواقع المدنية والعسكرية ونهب الممتلكات وترويع الامنين.

وعلى الرغم من مرارة الغزو العراقي وتداعياته الكارثية على جميع مجالات الحياة في البلاد وبعض آثاره المستمرة حتى الآن فان الكويتيين يحاولون طي صفحة الألم وبدء صفحة جديدة عنوانها العلاقات الطيبة وحسن الجوار والمصالح المشتركة.

وتأتي الذكرى الـ 33 للغزو العراقي محملة ببالغ التقدير والعرفان للدور البارز الذي قامت به دول العالم في مواجهة الظلم وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ووقوفها الى جانب الكويت مع دول مجلس التعاون الشقيقة إضافة إلى الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة وكافة الشعوب المحبة للحرية والسلام في عملية تحرير الكويت.

وعقب الغزو مباشرة عقد مجلس الامن الدولي جلسة طارئة بناء على رغبة العديد من الدول في الثالث من أغسطس عام 1990 اصدر في نهايتها القرار رقم 660 الذي دان الغزو العراقي لدولة الكويت داعيا الى انسحاب العراق فورا ودون قيد او شرط من الأراضي الكويتية وعودة الشرعية الى دولة الكويت.

وأعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في بيان تنديدهما بالغزو وطالبا العراق بسحب قواته فورا من الكويت كما صدر عن الدورة التاسعة عشرة لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقادها بالقاهرة بيان طالبت فيه بانسحاب القوات العراقية من الكويت في حين أجمع سفراء مجموعة دول عدم الانحياز خلال اجتماعهم في نيويورك على ادانة الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري.

وبعد أيام من الغزو تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار الى مجلس الامن يقضي بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية شاملة ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت دون شرط تطبيقا لقرار مجلس الامن الذي اتخذه عقب ساعات من الغزو.

ووافق مجلس الامن الدولي على مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة بعد تعديله واضافة بعض البنود عليه واصدر المجلس قراره رقم 661 في السادس من أغسطس وهو الثاني بعد الغزو العراقي للكويت الذي أكد تصميم المجلس على إنهاء احتلال الكويت وإعادة سيادتها وسلامتها.

واستدعت التطورات فتح الباب أمام الدول المحبة للسلام لإرسال قوات الى المنطقة وعلى الفور جرت اتصالات بين مختلف العواصم العالمية لحشد تحالف دولي خصوصا بعدما أصدر مجلس الامن قرارا ثالثا بشأن احتلال الكويت هو القرار 662 الذي أكدت فيه الأمم المتحدة رفضها القاطع لقرار العراق بضم الكويت واعتبرته باطلا وملغى كما طالب القرار جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بذلك الضم.

وعقب عدة أسابيع من الغزو بدأت طلائع قوات عربية ودولية في الوصول الى الأراضي السعودية لتشكل التحالف الدولي لتحرير الكويت في حين أصدر مجلس الامن الدولي قراره الرابع الخاص بالغزو العراقي الذي حمل الرقم 664 وجدد تأكيده بطلان ضم الكويت الى العراق.

وأصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم 674 ضد العراق واتفقت الدول الخمس الكبرى في المجلس على صيغة مشروع قرار يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق إذ لم ينسحب من الكويت.

وفي نهاية نوفمبر 1990 اصدر مجلس الامن عدة قرارات متعلقة بالعراق أولها القرار رقم 677 الذي حذر العراق من مغبة محاولاته الرامية الى طمس هوية الكويت وتوطين عراقيين محل المواطنين الكويتيين وأكد أهمية الاحتفاظ بالنسخ المهربة من سجل السكان في الكويت.

كما أصدر المجلس قراره رقم 678 الذي يبيح كل الوسائل الضرورية لضمان الالتزام بالقرارات السابقة وإعطاء العراق مهلة حتى 15 يناير 1991 ليسحب قواته من الكويت وإلا واجه خطر الحرب مع قوات التحالف الدولي المحتشدة ضده.

وعقب صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم 678 الذي يقضي باستخدام القوة العسكرية ضد العراق تسارعت وتيرة الاحداث على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.

ففي فجر السابع من يناير 1991 بدأت قوات التحالف هجومها الكبير على مواقع عسكرية واستراتيجية عراقية في الكويت والعراق تمهيدا لتحرير الكويت شملت هجوما جويا على المنشآت والقواعد العسكرية العراقية ومراكز القيادة والسيطرة والمرافق العامة والجسور ومحطات المياه والكهرباء فضلا عن 60 قاعدة عسكرية.

وعقب ذلك بدأت دول التحالف الدولي تعد العدة لهجومها البري على القوات العراقية في الكويت إذ أعطى الرئيس الأمريكي الراحل جورج بوش الضوء الأخضر لقائد قوات التحالف نورمان شوارزكوف لشن الهجوم البري وذلك قبيل لحظات من انتهاء المهلة التي كان الحلفاء والأمم المتحدة قد حددوها ليسحب العراق قواته من الكويت.

وباتحاد قوات التحالف انهار الجيش العراقي تحت وطأة ضربات القوات الدولية وبدأ دخول طلائع القوات الكويتية إلى البلاد لتعود الى أهلها حرة أبية في 26 فبراير 1991.

ويستذكر الكويتيون بكل العرفان والتقدير دور خادم الحرمين الشريفين الملك الراحل فهد بن عبدالعزيز آل سعود الذي فتح بلاده للقيادة الكويتية وأبناء الكويت منذ اليوم الأول للغزو وقدم الدعم المادي والعسكري كما يستذكرون دور قادة دول مجلس التعاون الذين قدموا كل أشكال الدعم المعنوي والمادي لأبناء الكويت.

كما كان للقيادة المصرية موقف واضح ومؤيد للكويت خلال فترة الغزو حيث يستذكر الكويتيون بكل امتنان مواقف الرئيس المصري الراحل حسني مبارك الحازمة ودوره المحوري في تشكيل الموقف العربي الرافض منذ اللحظات الأولى للغزو العراقي الغادر.

ورغم مرارة الغزو لاتزال الكويت في ظل قيادتها الحكيمة تسعى إلى توحيد الصف ووضع يدها بيد العالم من أجل دفع الظلم والاستبداد وتحقيق الحرية والسلام في شتى بقاع الأرض وذلك من خلال مشاركتها في المؤتمرات الدولية لتكون لها كلمة فعالة في الدفع بالسلم في عالم يسوده الأمن والأمان والحرية.

رد الاعتبار

أن استأنف المجلس جلسته الخاصة علنيا، بعد أن كانت سرية بناء على طلب الحكومة، وعقب الانتهاء من مناقشة بند عرض الحالة المالية للدولة وفقا لنص المادة «150» من الدستور : إنه بناء على طلب الحكومة عقدت الجلسة سرية بموافقة المجلس وبعد أن قدم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة الدكتور سعد البراك الحالة المالية للدولة، وشاركه العديد من النواب بالمناقشة وبعد ان انتهت قائمة المتحدثين، وبعد ان عقب الوزير البراك قرر المجلس ان تحال الحالة المالية للدولة للسنة المالية «2022-2023» الى ديوان المحاسبة، ليقدم تقريره خلال ثلاثة اشهر وبعد ذلك يحال التقرير الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

وفي السياق المعلق بقانون المفوضية العامة للانتخابات، أقر المجلس في المادة 17 من القانون، رد الاعتبار للمسيء ، منهيا بذلك قانون المسيء الذي نص على الحرمان الأبدي من حق التصويت والانتخاب لكل من أدين بحكم بات بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية.

ونصت المادة 17 من القانون كما وافق عليها المجلس «يحرم من الانتخاب كل من أدين بحكم بات بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية، ما لم يرد إليه اعتباره».

ويهدف القانون إلى القضاء على ظاهرة التلاعب في نقل الأصوات ومعالجة الاختلالات التي شابت النظام الانتخابي الحالي، كما يهدف إلى مواجهة استغلال بعض النصوص للخلل ووضع الأمور في نصابها الصحيح وأيضا تحقيق المزيد من الشفافية والعدالة من خلال نصوص قانونية واضحة.

ومن أبرز النقاط التي نص عليها القانون أن تنشأ المفوضية العامة للانتخابات وتتولى الإشراف على الانتخابات وتنظيم العملية الانتخابية وتلحق بوزير العدل.

ويقضي القانون أيضا بأن يشمل جدول الانتخاب كل كويتي توافرت فيه الشروط اللازمة وموطنه الانتخابي محدد في البطاقة المدنية.

وأتاح القانون لكل كويتي أن يعترض على عدم إدراج اسمه في جدول الانتخاب الخاص بدائرته الانتخابية إذا كان قد أهمل إدراج اسمه بغير حق.

ونص القانون على أنه لكل كويتي بلغ من العمر 21 سنة حق الانتخاب ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تمض على تجنسه 20 سنة.

وأوضح القانون أنه إذا لم يتقدم في دائرة انتخابية أكثر من العدد المطلوب انتخابه أعلنت المفوضية العليا عن فوز هؤلاء المرشحين بالعضوية.

ويقضي القانون بأن تتوقف جميع أعمال الدعاية الانتخابية للمرشح قبل موعد الانتخابات بـ24 ساعة، كما أتاح للمفوضية استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة المؤمنة في كل أو بعض مراحل الانتخابات.

كما نص على أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون خلال 6 أشهر من تاريخ العمل به، وتحدد قواعد الدعاية والحملات والنفقات الانتخابية وموادها والتزامات وسائل الإعلام ومشاركة منظمات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات ومراقبتها.

ووافق المجلس على تعديل المواد 26 بشأن صناديق الاقتراع و33 و40 بشأن فرز الأصوات.

كما أقر تعديل المادة 42 المقدم من الغانم، الذي أوضح أن الإضافة هي أن تثبت الآراء على الورقة غير المختومة، وأن تبطل هذه الورقة بشكل فوري، متسائلا : هل هناك نص يلزم اللجنة بختم الورقة الباطلة؟ تطلب أن تختم الورقة الباطلة.

ورفض المجلس تعديل المادة 45 من بشأن تحديد مدة 48 ساعة لإعلان النتيجة، فيما وافق على تعديل المادة 52 بند 13 بشأن استطلاعات الرأي والمادة 53 بشأن استعمال مقرات الجمعيات والنقابات والأندية في الانتخابات والمادة 62 بشأن الخدمة المدنية وإرسال كشوف المقيدين خلال 20 يوما.

تتمات

وأعلن رئيس مجلس الأمة وجوب إعادة ترتيب مواد القانون التي أصبحت 67 مادة، قبل التصويت عليها، فوافق المجلس على إعادة الترتيب ثم صوت بالموافقة على المداولة الثانية.

اعتراضات وانسحاب

على القانون.

وقال العليان إن المادة الثانية من القانون تنص على أن تشكيل المفوضية يكون من 5 قضاة يختارهم المجلس الأعلى للقضاء، وبذلك ينقل اختصاص الإشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى المجلس الأعلى للقضاء، منذ إعلان الترشيح حتى ظهور النتائج.

وأوضح أن القانون الذي تم التصويت عليه جاء مخالفا للقانون الذي تقدم به برفقة 30 نائبا ، ومختلفا أيضا عن المشروع المقدم من الشباب الإصلاحي ، ومقترحات جمعية الشفافية.

أضاف أن القانون يخالف كذلك التحركات التي تمت منذ أكثر من 5 سنوات والتي تمت المطالبة فيها بالميادين وبالدواوين وبالندوات، بضرورة إشهار المفوضية العليا للانتخابات باعتبارها من أهم مشاريع الإصلاح السياسي .

وأكد العليان أنه انسجاما مع قناعاته صوّتُ بالرفض على القانون خصوصا المادة الثانية منه ، مشيرا إلى أنه تقدم في الأسبوع المنصرم بـ6 تعديلات على 6 مواد من القانون من بينها المادة الثانية، كما تقدم مع 13 نائبا بتعديل على المادة الثانية محاولا الوصول إلى صيغة ملائمة لهذه المادة .

وبين أن القانون يتضمن 67 مادة به فقط 6 مواد منها تتحدث عن المفوضية و5 مواد منها شكلية ومادة واحدة وهي المادة الثانية هي التي تتعلق بتشكيل المفوضية بأن تكون من 5 قضاة يختارهم المجلس الأعلى للقضاء .

وشدد على أن اختلافه جذري وجوهري مع هذه المادة، مبينا أنها «تنقل اختصاص الإشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى المجلس الأعلى للقضاء وتجعلنا «محاصرين» بالقضاء بداية من إعلان الترشيح حتى ظهور النتائج».

وأشار إلى أن القضاة هم من يعلنون عن كشوف الانتخاب وهم من يُطعن على هذه الكشوف أمامهم، وهم من يشطبون المرشحين ويتم الطعن على الشطب أمامهم، ويشرفون على الانتخابات ويُطعن على سير الانتخابات أمامهم، كما يعلنون عن النتائج ويُطعن على صحتها أمامهم، مبينا أن هذه المادة تنسف الفكرة التي تم التحرك من أجلها.

وبين أن القانون تمت تسميته إعلاميا بقانون المفوضية العامة لإدارة الانتخابات ولكن بطبيعته ينسف فكرة المفوضية.

وبشأن موقفه من المادة 16 ذكر العليان أنه طالب بإلغاء الفقرة الثانية منها ، مشيرا إلى أنه «من المعلوم للجميع أنني من خلفية إسلامية وأفتخر بهذا الأمر، وأنزه الشريعة الأسلامية بأن تقحم في هذا القانون وليس هناك ضوابط لتطبيقها أو معيار وآلية معينة لتحديدها».

ولفت إلى أن «الشريعة الإسلامية ليست ديكورا توضع في قانون والكل يعلم أنها غير قابلة للتطبيق ووجودها يعتبر لغوا لذلك طالبت بإلغاء الفقرة الثانية من هذه المادة».

وقال إنه بالنسبة للمادة 17 فقد تقدم بتعديل ليس فقط لرد الاعتبار في القضايا التي بها مساس بالذات الأميرية أو بما يسمى قانون المسيء إنما بنسف قانون المسيء وليس الاكتفاء بتعديله.

من جهته قال النائب داود معرفي خلال الجلسة : إن البند رقم 1 من المادة 20 مطاط وغير واضح، لافتا إلى أن «أي تعديل قد يحدث مستقبلا، ممكن حتى الوافدون يترشحون لمجلس الأمة، مع احترامنا لهم».

يذكر أن المجلس أقر بالأغلبية المادة 16 من قانون مفوضية الانتخابات، والتي تشترط الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لممارسة حق الانتخاب والترشح، فيما عارض تسعة نواب هذه المادة وهم : د. جنان بوشهري وحمد المدلج وداود معرفي وسعود العصفور ومرزوق الغانم ومهلهل المضف وعبدالوهاب العيسى وحمد

ولفت الغانم إلى أن اعتراضه على المادة سببه أن الالتزام باالقانون والشريعة الإسلامية منصوص عليها أساسا في الدستور.

وقد شهدت الجلسة انسحاب عدد كبير من الحضور النسائي، احتجاجا على إقرار المادة 16، وعدم الأخذ بالتعديل الذي تقدمت به النائبة جنان بوشهري.

الأوقاف : السماح

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الأوقاف سلمان الكندري في بيان صحفي أمس، إن تقديم طلبات النقل سيكون متاحا من خلال بوابة وزارة الأوقاف الإلكترونية بصفة مستمرة على أن تصدر قرارات النقل والندب فيها خلال الفترتين التي حددها القرار.

وأوضح الكندري أن هذا القرار جاء متسقا مع رؤية وزارة الأوقاف لتطوير المنظومة الادارية في هذا القطاع الحيوي ،ولضمان سير العمل بفعالية وكفاءة لتحقيق الإنجازات في قطاع الدراسات من ناحية التثقيف الشرعي في الفقه والتفسير والسيرة النبوية الشريفه.

وأكد حرص الوزارة بتوجيهات الوزير المطيري على توفير بيئة جاذبة وممكنة لجميع الموظفين والمتعاملين مع الوزارة، والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم وتبني المبادرات الإبداعية تحقيقا لرؤية الوزارة بالريادة في العمل الإسلامي.

فلاح الهاجري

عن تمنيه استمرار الالتزام بالحقبة الجديدة من التعاون، لمزيد من الإنجازات التي ينتظرها أبناء الشعب الكويتي منذ فترات طويلة.

وقال إن هذا التعاون أثمر إنجاز 4 قوانين تصب في الإصلاحات السياسية والتنموية والتي تعني كل أسرة كويتية بإضافة ربات البيوت إلى نظام التأمين الصحي «عافية»، إضافة إلى تعديل قانون المحكمة الدستورية وتشريع قانون إنشاء المدن الإسكانية وقانون المفوضية العليا للانتخابات.

واعتبر الهاجري أن قانون «رد الاعتبار» من القوانين المهمة التي يجب أن يكون عليه اتفاق نيابي حكومي وأولوية مشتركة، لإنهاء كل صور العزل السياسي والوظيفي التي حصلت في العهد السابق لشخصيات وشباب وطني تمت ملاحقتهم أمنيا وقضائيا حتى صدرت عليهم أحكام متعددة نتيجة ممارستهم دورهم الوطني في محاربة الفساد والمفسدين.

وأوضح أن قانون رد الاعتبار يعالج أوضاع أكثر من 400 مواطن من الشخصيات الوطنية في قضايا ذات خلفية سياسية ، داعيا اللجنة التنسيقية إلى وضع القضية على رأس أولويات السلطتين لرد الاعتبار وتخفيض المدد فضلا عن 40 أولوية لدى اللجنة التنسيقية منها ما يتعلق بتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

وطالب باستغلال هذا التعاون لإنجازها، قائلا « لن تكتمل فرحتنا إلا بإقرار هذا القانون والقوانين الأخرى المتعلقة بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين ومتلقي المساعدات الاجتماعية».

وبشّر الهاجري أبناء الشعب الكويتي، نقلا عن أحد الوزراء المعنيين بتوجه حكومي مؤكد، لإقرار رد الاعتبار في بداية دور الانعقاد المقبل.

المسيرات تواصل

طائرات مسيرة أوكرانية هاجمت سفينتين حربيتين بالبحر الأسود على بعد 340 كيلومتراً جنوب غربي سيفاستوبول ودمرتهما.

هذا وتعرض مبنى شاهق في الحي التجاري في موسكو يضم ثلاث وزارات حكومية روسية للقصف بطائرة مسيرة أمس الثلاثاء، وذلك للمرة الثانية في ثلاثة أيام، في ما وصفته روسيا بمحاولة «هجوم إرهابي» أوكراني.

وقال مستشار رئاسي أوكراني إن موسكو يجب أن تتوقع المزيد من الهجمات بالطائرات المسيرة و»المزيد من الحرب».

وتعرضت موسكو لهجمات متكررة بطائرات مسيرة منذ أوائل مايو، عندما استهدفت طائرتان مسيرتان سطح مبنى في مجمع الكرملين.

ومع أن الحوادث لم تتسبب في سقوط ضحايا أو أضرار جسيمة، فقد أثارت قلقاً واسع النطاق وتسببت في إحراج للكرملين الذي يقول إن العملية العسكرية الخاصة الروسية في أوكرانيا تسير وفقاً للخطة.

وأبدت أوكرانيا الرضا عن الهجمات، وإن لم تعلن بشكل مباشر مسؤوليتها عنها.

وقال مستشار الرئيس الأوكراني ميخايلو بودولياك عبر منصة إكس، التي كانت تعرف سابقا باسم تويتر، إن على روسيا أن تتوقع «المزيد من الطائرات المسيرة مجهولة الهوية، والمزيد من الانهيار، والمزيد من الصراعات الأهلية، والمزيد من الحرب».

وقالت وزارة الدفاع الروسية في بيان إنها «أحبطت محاولة الهجوم الإرهابي» وأسقطت طائرتين مسيرتين في الضواحي الواقعة إلى الغرب من وسط موسكو.

أضافت الوزارة في اشارة إلى مركز تجاري بالعاصمة «أصيبت طائرة مسيرة أخرى بأجهزة الكترونية لا سلكية وعندما خرجت عن السيطرة تحطمت في منطقة مجمع المباني غير السكنية في موسكفا سيتي».

إيران : عطلة

بهادري جهرمي قوله إن الحكومة قررت تعطيل الدوام في جميع انحاء البلاد يومي 2 و 3 من اغسطس الجاري بسبب الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة.

وأوضح بهادري جهرمي أن القرار جاء بعد اقتراح من وزارة الصحة وموافقة الحكومة على العطلة للحفاظ على سلامة المواطنين.

من جانبها دعت وزارة الصحة الإيرانية المواطنين خاصة الاطفال وكبار السن إلى تجنب الخروج من المنازل لا سيما في ساعات ذروة ارتفاع درجة الحرارة للحفاظ على سلامتهم. ويتوقع أن تتجاوز درجة الحرارة في العاصمة طهران غدا الاربعاء 40 درجة مئوية فيما ستسجل بعض المناطق الجنوبية 50 درجة.

قادة الانقلاب

نيامي، وسط إصرار دول الإيكواس على فرض عودة الرئيس محمد بازوم الذي أطيح به الأربعاء الماضي.

وأعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن باريس قررت إجلاء رعاياها من النيجر، اعتبارا من الثلاثاء «نظرا إلى الوضع في نيامي».

وبرّرت الوزارة هذا القرار «بأعمال العنف التي تعرضت لها سفارتها الأحد وإغلاق المجال الجوي الذي يحرم رعاياها من أي إمكانية لمغادرة البلاد بوسائلهم الخاصة.

وأوضحت أن الإجلاء سيبدأالثلاثاء»أمس»، مضيفة أن السلطات الفرنسية تعمل أيضا على إجلاء مواطنين من دول أوروبية أخرى، ويقيم نحو 600 فرنسي حاليا في النيجر.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية أن باريس –القوة الاستعمارية السابقة في منطقة الساحل والداعمة لرئيس النيجر محمد بازوم– «هي الهدف الرئيسي للعسكريين الذين يتولون السلطة في النيجر».

وأمس الاثنين، اتهم الحكام الجدد فرنسا بالسعي إلى «التدخل عسكريا» في النيجر، الأمر الذي نفته باريس.